THE IRAQI HUMAN RIGHTS SOCIETY U.S.A

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية

29551 Greenfield Rd
Southfield, MI 48076
ihrsusa@yahoo.com

Tel. (248) 346-3364
Tel. (313) 826-4227
www.ihrsusa.net

التقرير السنوي للجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام (٢٠٠٥)

ديترويت – ٢٠٠٥

فهرست المحتويات :

ت	اسم الملف	رقم الصفحة
-	الفهرست	٢
-	المقدمة	٣
١-	ملف الفساد الإداري	٣
٢-	ملف البرلمان	٤
٣-	ملف اعتقال المسؤولين العراقيين من قبل القوات المتعددة الجنسيات	٤
٤-	ملف اعتقال النساء العراقيات مع أطفالهن	٤
٥-	ملف غياب الشروط الصحية عن المعتقلات والسجون العراقية	٥
٦-	ملف أطالة فترة الاعتقال والتوقيف لعدد كبير من الموقوفين العراقيين	٥
٧-	ملف اقتحام البيوت واعتقال المواطنين دون أذن من القضاء	٥
٨-	ملف تهديد الناشطين في المنظمات المدنية والإنسانية، والعاملين في الوسائل الإعلام	٦
٩-	ملف الأغذية الفاسدة والرديئة المستوردة	٦
١٠-	ملف البطالة وتأثيرها على مستقبل العراق	٦
١١-	ملف الطفولة	٧
١٢-	ملف أقارب المسؤولين ونفوذهم في أجهزة الدولة	٧
١٣-	ملف ظاهرة أطلاق العيارات النارية من قبل الاجهزة الامنية والعسكرية	٨
١٤-	ملف التظاهرات	٨
١٥-	ملف تفشي الرشوة والوساطة	٨
١٦-	ملف الانتخابات	٩
١٧-	ملف المرأة	٩
١٨-	ملف ضحايا العنف الارهاب	١٠

- المقدمة:

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية (IHRSUSA) جمعية طوعية غير حكومية مستقلة تهدف الى تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين العراقيين في ظل المواثيق والعهود الدولية وفق دستور عراقي فاعل، وتدعو إلى الغاء الانتهاكات المتعلقة بالحقوق والحريات، وتطبيق معايير حقوق الإنسان، وترصد الانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها الافراد، وتصدر البيانات والتقارير الدورية.
كما تقوم بتنمية قدرات الناشطين والعاملين في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة من خلال إقامة الورش والمؤتمرات والندوات في المجالات المختلفة لتحسين قدراتهم لمواجهة التحديات، وتسعى الجمعية ومنذ تأسيسها عام ١٩٩٩ الى التواصل الهادف مع جميع الاطراف المحلية والاقليمية والدولية للنهوض بالواقع العراقي المتردي، حيث يحتاج البلد الى العديد من الاصلاحات الجذرية لتحسين البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاساسية للمواطن العراقي، وإنهاء العقبات التي تواجه التنمية والتعليم.
وتعتمد الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية في تقاريرها التي تصدرها على المصادر التالية (التقارير الدولية ووزارات الداخلية والدفاع والعدل والصحة، ووزارة حقوق الانسان في المركز واقليم كوردستان، ووسائل الاعلام، الى جانب المصادر الخاصة من فرق الجمعية من ناحية الرصد والتوثيق والمتابعة والتحقيق، فضلاً عن ذلك على المراسلات والاتصالات ومقابلات المواطنين).

تمكنت الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، من رصد العديد من الظواهر السلبية والممارسات غير القانونية في عمل أجهزة الدولة العراقية خلال عام ٢٠٠٥ .. ويتألف هذا التقرير من (١٨) ملف في (١٠) صفحات.
نلخص أبرز هذه الظواهر، والتجاوزات، والممارسات السلبية بالنقاط التالية:

أولاً: ملف الفساد الإداري:

لاشك أن موضوع الفساد الإداري في الدولة العراقية، أصبح اليوم حديث الناس، وشغلهم الشاغل، كما أصبح هذا الموضوع فقرة ثابتة في افتتاحيات الصحف العراقية، إذ تكاد تصبح هذه المشكلة لأهميتها وخطورتها جزءً من آلية العمل الروتيني، واليومي في دوائر الدولة العراقية، وإذا لم توضع الحلول المناسبة، والمعالجات السريعة لاجتثاث هذه الآفة، فأن احتمالات تدمير البنية النحتية للدولة العراقية تدميراً تاماً أمر مؤكدا، فالفساد الإداري يمشي في جسد الدولة اليوم، لذا يجب أن يدق ناقوس الخطر بقوة لتنبيه الجميع.

ثانياً : ملف الغياب الكبير لعدد غير قليل من أعضاء الجمعية العمومية عن اجتماعات البرلمان:

لقد أصبح غياب أعضاء الجمعية الوطنية عن جلسات البرلمان، سواء الاجتماعات الدورية، أو الاستثنائية، أمراً واضحاً ومكشوفاً، وقد تجلى ذلك بخلو عشرات المقاعد والكراسي المخصصة للأعضاء في قاعة البرلمان، حيث تظهرها كاميرات التلفزيون وهي شاغرة من أصحابها تماماً. ومن المؤسف أن نقول، بأن بعض الأعضاء (وخاصة الشخصيات النافذة في القوائم والكتل البرلمانية) لم يحضر أي اجتماع، أو جلسة من جلسات البرلمان منذ انبثاقه، وحتى انتهاء أعماله.

ثالثاً : ملف اعتقال عدد من المسؤولين العراقيين من قبل القوات المتعددة الجنسيات:

لاشك أن أغلب العراقيين، من كان في الداخل، أو في الخارج، قد سمع الكثير عن حالات الاعتقال، والتوقيف والحجز، التي حدثت لبعض المسؤولين العراقيين، على يد القوات المتعددة الجنسيات. والمؤلم في الأمر، إن من بين هؤلاء المسؤولين شخصيات رسمية مهمة وفاعلة في الدولة العراقية الحالية، كالوزراء، وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية التي تشرف على متابعة قضايا الإرهابيين، والمجرمين، وكذلك بعض أعضاء الجمعية العمومية المنتخبين، وهو أمر يدعو للمناقشة والسؤال، والمتابعة مع قيادات هذه القوات، والتفاهم مع آمريها، من اجل وضع آلية صحيحة للتعامل مع هكذا حالات، باعتبار أن مواصلة هذه الانتهاكات، هو إهانة للدولة العراقية.

رابعاً: ملف اعتقال النساء العراقيات مع أطفالهن:

يقيناً أن كل مذنب يحاسب بذاته على ذنبه، ولا يحاسب غيره قط على ذلك الذنب، مهما كان الذنب كبيراً او صغيراً، ومهما كانت علاقة المذنب بمن حوله، إذ لا يجوز أن يعتقل أقارب المتهم ومن أي درجة كانت، على خلفية ما ارتكبه الجاني، مهما كانت درجة القرابة بينهم، وإذا كان النظام الدكتاتوري ألصدامي البائد قد أشاع مثل هذه الثقافة والسلوك الشائن، والظلم الفاحش في سنوات حكمه القاهرة، فأن على الحكومة الديمقراطية الجديدة إن تقضي هذه الحالة المؤلمة من الجذور، لا أن تعممها ثانية، فاعتقال الأطفال الرضع مع أمهاتهم في السجون العراقية اليوم، أمر غير مقبول، كذلك اعتقال أقارب المتهم، وخاصة زوجته، للضغط عليه، وأجباره على التعاون في التحقيق، أو الانخراط في مشروع السلطة بالإكراه، هو أمر معيب ومخجل، ويقع خارج السلوك المدني والإنساني المتحضر.

خامساً : ملف غياب الشروط الصحية عن المعتقلات والسجون العراقية:

يتحدث الكثير من المعتقلين المطلق سراحهم من المعتقلات والسجون العراقية اليوم، وكذلك ممثلو منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، ووسائل الأعلام العراقية والعربية والعالمية أيضاً عن سوء الظروف الإنسانية، وغياب الشروط الصحية عن المعتقلات والسجون والمواقف العراقية الحالية، من حيث التهوية الصحية، والماء الصالح للشرب، وكذلك نوعية الغذاء، ونظافة الحمامات، وتوفير المراوح في الصيف، والتدفئة في الشتاء، ناهيك عن غياب النظافة في هذه السجون عموماً، بخاصة وأن أغلب هذه السجون مكتظة بأعداد كبيرة من الموقوفين والسجناء العراقيين، وغير العراقيين أيضاً، أن عدم الاهتمام بنظافة السجون والسجناء، وعدم توفير الشروط الصحية الملائمة، هو حتماً أخلال واضح وصريح بحق المواطن في العراق.
وكذلك نشير الى ما يتعرض له بعض المعتقلين والسجناء اليوم، من حالات تعذيب جسدي ونفسي تسببت في موت وأعاقة الكثير منهم، وهذا الأمر يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق والاعراف الدولية.

سادساً: ملف إطالة فترة الاعتقال والتوقيف لعدد كبير من الموقوفين العراقيين:

لاحظت جمعيتنا عبر مفاصلها في العراق، بأن هناك تأخيراً واضحاً في عملية التحقيق، وكذلك في إنجاز وإنهاء الأوراق التحقيقية للمتهمين، سواء من جهة عدم إرسال هذه الأوراق إلى المحاكم، والتباطؤ في إرسالها، ومحاولة تأخيرها عمداً، مما يسبب إجحافا للموقوفين، وتجاوزاً على حقوقهم التي يضمنها الدستور والقوانين الإنسانية، بخاصة أولئك الموقوفين الذين لم تثبت عليهم التهم والجنايات.
والملفت أن الأمر قد وصل إلى أن يموت بعض المتهمين في المعتقلات والمواقف، قبل إن تصل أوراق أطلاق سراحهم لعدم ثبوت الأدلة ضدهم، وهذا أمر يخالف الشرائع السماوية، ويعاكس القوانين الأرضية المعمول بها!.

سابعاً: ملف اقتحام البيوت، واعتقال المواطنين دون أذن من القضاء:

يتحدث العراقيون اليوم عن الكثير من التجاوزات والانتهاكات اللاإنسانية التي ترتكبها بعض أجهزة الشرطة والجيش، ضد المواطنين العراقيين، بخاصة في موضوعة اقتحام الدور السكنية، وإرهاب العوائل، لاسيما الأطفال والنساء، وكذلك اعتقال المواطنين دون أذن من القضاء العراقي، وهذا أمر يقع خارج القانون، والدستور، كما يعد انتهاكا صريحاً، وخرقاً واضحاً، لواحد من أهم حقوق المواطن العراقي، ذلك المواطن الذي أنهكته التجاوزات البوليسية، والانتهاكات الأمنية السابقة.

ثامناً: ملف تهديد الناشطين في المنظمات المدنية والإنسانية، والعاملين في الوسائل الإعلام:

المؤسف في الوضع العراقي اليوم، هو ما يتعرض له الناشطون في منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وكذلك العاملون في وسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، من أذى وتهديد واعتقال، بل وحتى عمليات اغتيال.وأننا إذ نشير إلى هذه القضية بأسى وحزن، فأننا ندين بشدة هذه العمليات، سواء ما يأتي على يد الأجهزة الرسمية للدولة، أو ما يأتي على يد عصابات الإرهاب، والتكفير، وكذلك المجموعات الإجرامية، لذا فأن حماية هذه العناصر النشيطة والفاعلة في الساحة العراقية أمر ضروري.

تاسعاً: ملف الأغذية الفاسدة والرديئة المستوردة:

لاشك أن هذه المشكلة لا تقل خطورة عن المشاكل الأمنية، والإنسانية الأخرى، بخاصة وأنها تتعلق بمعيشة المواطنين، وحاجاتهم الحياتية مباشرة، فأي ضرر عظيم ستسببه نتائج هذه المشكلة الخطيرة، لو لم يتم معالجتها بشكل حاسم وقاطع ؟! ضررها سيكون، ليس على حياة الناس فحسب، بل وعلى مستقبل العلاقة بين مؤسسات الدولة، والقطاع التجاري من جهة، وبين المستهلك العراقي من جهة أخرى، لاسيما وأن تحسن الوضع المادي للمواطن العراقي بعد سقوط النظام الصدامي، قد دفعه للتوجه نحو تحسين مفردات حياته المعيشية، بخاصة في الجانب الغذائي، وفجأة يجد هذا المواطن نفسه أمام ابتزاز آخر، وحصار معيشي جديد، هو أسوء من سابقه ابتزازا وحصاراً، وذلك عبر إطعامه بالأغذية المستوردة الفاسدة، آذ أن فساد الأغذية المستوردة، يقابلها ضعف ورداءة المنتوج الوطني، سوف يحرم المستهلك العراقي حتماً من استحقاقه المعيشي أسوة بأي فرد آخر في الدول المجاورة، بخاصة الدول التي تتماثل مع العراق في مواردها المالية الكبيرة. ومن هنا فأن جمعيتنا تطالب الحكومة العراقية، لاسيما الأجهزة المسؤولة، بضرورة توفير الأغذية الجيدة، والسليمة، وحماية حياة المواطن العراقي من جشع بعض المسؤولين في الوزارات المختصة، وكذلك بعض التجار ومعاقبة جميع المسؤولين عن ذلك.

عاشراً: ملف البطالة، وتأثيرها على مستقبل العراق:

لقد تعرض شعبنا العراقي -وبسبب سياسة النظام السابق- الى مشاكل سياسية واقتصادية وأمنية ومعيشية كثيرة، ولعل مشكلة البطالة التي استفحلت في السنوات الأخيرة، أي بعد قرارات الحصار الدولي، واحدة من أهم هذه المشاكل، ليس لأنها تتعلق بمعيشة المواطن، وتوفير أسباب رزقه فحسب، بل ولأن البطالة بحد ذاتها ارض خصبة لأغلب الأمراض والآفات الاجتماعية والنفسية في كل المجتمعات البشرية، وهي أيضاً، سبب مهم من أسباب الجريمة، لذلك انتشرت في العراق، عبر السنوات العشر الأخيرة، جرائم السرقة والاحتيال، وتزوير العملة، والسطو المسلح وغيرها من الجرائم التي لم يكن يعرف المجتمع العراقي بعضها من قبل.

ويقيناً إن قضية البطالة التي ضربت نتائجها اليوم، جوهر المجتمع العراقي، هي أرث ذلك النظام ومخلفاته، وهي أيضاً الرهان الذي يراهن عليه أعداء العراق، خاصة الإرهابيين، لاستغلال ظروف الشباب العاطل استغلالا عدوانياً، وسياسياً سلبياً ضد العملية السياسية الديمقراطية الجديدة، لذلك فأن معالجة هذه المشكلة، معالجة صحيحة وجادة، سوف تغلق الباب بوجه أعداء العراق المتربصين بأمنه وسلامته ومشروعه الديمقراطي.

أحد عشر: ملف الطفولة، ورعاية الأطفال:

لعل الأطفال في العراق، هم أكثر الشرائح الاجتماعية تضرراً، وأشدهم تعرضاً لنتائج الاضطراب السياسي والأمني والاقتصادي الحاصل، باعتبار أن الأطفال مرتبطون عادة ببرامج رعاية الدولة، وأن مستقبلهم متصل بعجلة الإدارة الحكومية، فهم يقيناً ليسوا مثل الكبار المتحررين من القيود العائلية، والمعيشية، والدراسية، والترفيهية. لذا فأن ما حصل ويحصل اليوم في العراق من أمور سلبية، أو ايجابية ينعكس حتماً على أحوال الأطفال، وعلى قضية الطفولة، لذا يجب على الدولة الجديدة، رعاية هذه القضية رعاية خاصة، والعناية، والاهتمام بأقصى درجات العناية بالأطفال العراقيين، وتوفير كل أسباب اللهو والفرح والسعادة لهم، بخاصة وقد حرموا منها طويلاً.
كذلك يتوجب على الحكومة الجديدة توفير مستلزمات التربية الصحيحة، والتعليم المنهجي والعلمي، والاهتمام بصحة الأطفال، وتوفير البرامج العلمية والصحية والترفيهية المفيدة، وأبعاد شبح الخوف والقلق والبؤس والحرمان، الذي لازم الطفولة العراقية، ورافقها لعشرات السنين. كما يجب وضع آلية تشريعية صارمة، لمحاربة العنف المستخدم ضد الأطفال، حماية للطفولة، وضمانة لمستقبل العراق.

اثنا عشر: ملف مشكلة أقارب المسؤولين ونفوذهم في أجهزة الدولة:

يتحدث العراقيون اليوم في كل مكان، عن ظاهرة هي ليست جديدة بشكل تام، بقدر ما هي ظاهرة قديمة، كانت تتمثل سابقاً، بسلطة العائلة الحاكمة، وأفراد العشيرة، والقرية حصراً، فتجددت وتطورت في ظل الظروف الجديدة، آذ توسعت هذه الظاهرة، لتصل وتشمل اليوم أغلب أقارب المسؤولين في الدولة العراقية، حتى أصبح هذا الأمر ظاهرة خطيرة تهدد مستقبل المشروع الديمقراطي برمته، كما تهدد جميع مؤسسات الدولة.
فقد تحول - وللأسف الشديد - بعض أقارب المسؤولين العراقيين اليوم إلى إخطبوط، تمتد أذرعه إلى كل مفاصل الدولة، فهم يسيطرون على الخطوط المهمة والحساسة، وكذلك مراكز العصب في الدولة الجديدة، مستغلين بقوة أقاربهم كل ما يمكن استغلاله، ببشاعة منقطعة النظير فلا يصعد أو ينزل، نسغ في شجرة الدولة، بدون تدخلهم واستغلالهم، حتى أصبح بعضهم اليوم من أصحاب المليارات، وهو الذي لم يكن بالأمس يملك شيئاً، لذلك يجب وضع قوانين خاصة لمراقبة المسؤولين، ومنع امتداد نفوذ أقاربهم، بعيداً عن المحسوبية والمنسوبية، إضافة إلى معاقبة كل من يهين، أو يعتدي على موظف في الدولة، خاصة بعد انتشار ظاهرة اعتداء أقارب المسؤولين على موظفي الدولة، لاسيما العاملين في وسائل الأعلام، ووزارات الصحة،

والبلديات، إضافة إلى بعض المحافظات، لذا يجب متابعة هذه المشكلة، بل واجتثاثها من أرض المجتمع العراقي.

ثالث عشر: ملف ظاهرة أطلاق العيارات النارية من قبل الشرطة والحرس الوطني:

يؤسفنا أن نشير الى قضية كان يمكن أن لا نشير لها في تقريرنا هذا، لو لم تكن لها آثار سلبية عميقة. ونقصد بذلك قيام بعض أفراد الشرطة والحرس الوطني، بإطلاق العيارات النارية في الهواء، من اجل فسح المجال لمرور أرتالهم العسكرية في المناطق السكنية المزدحمة، وقد تسببت هذه الممارسات الخاطئة بإصابة العديد من المواطنين الأبرياء واستشهاد البعض الأخر وهو نائم في بيته، او منهمك في محل عمله، وأن ما يزيد الأمر ألما وحزناً، أن تأتي هذه الحوادث، والاعتداءات من قبل أجهزة واجبها حماية المواطن، لا الاعتداء عليه، وتوفير الأمن والطمأنينة للمجتمع، لذلك فأن الأليفات لهذا الأمر الخطير من قبل قيادات الدولة، بخاصة وزارتي الداخلية والدفاع، بات أمراً ضرورياً لا يمكن التغاضي عنه مطلقاً.

رابع عشر: ملف استخدام العنف والقوة في مواجهة التظاهرات السلمية:

رصدت جمعيتنا - وبشكل مؤسف - اتجاه بعض أجهزة الجيش والشرطة في العراق، إلى استخدام العنف والقوة، والقسوة المفرطة، التي تصل لحد القتل أحياناً، لفض التظاهرات السلمية، ولم تكتف هذه الأجهزة بالتصدي للمتظاهرين، بل راحت تشتبك معهم بكل أنواع الأسلحة. وقد تجلى ذلك بوضوح، في مواجهة التظاهرات السلمية التي حصلت في محافظتي الناصرية وديالى، وسقوط عشرات القتلى والجرحى نتيجة لهذه المواجهة العنيفة، على الرغم من أن الدستور، والقانون العراقي الجديد، يمنحان المواطنين حق التظاهر، وحرية التعبير، دون منع أو مسائلة .
إننا إذ ندين هذه الأعمال غير الديمقراطية، فأننا نتمنى أن لا تتكرر مثل هذه المواجهات مستقبلاً، فالأساليب البوليسية، لا تؤسس لدولة ديمقراطية كما يتمناها العراقيون الأحرار.

خامس عشر: ملف تفشي الرشوة والوساطة، والتزكيات الحزبية:

يعتبر العراقيون مشكلة الرشوة والوساطة والتزكيات الحزبية في التعيين، هي من أخطر الظواهر التي يتعرض لها المجتمع العراقي، بخاصة وقد وصل الأمر، إلى عدم الموافقة على تعيين أي شخص لا يأتي بتزكية من احد الأحزاب، أو أحدى الشخصيات الرئيسية في هذه الأحزاب، ولم تستثن من ذلك أدنى الوظائف، أو أصغر التعيينات، سواء أكانت في دوائر الدولة، أو في أجهزة الجيش والشرطة، أو في غيرها . أن هذه القضية تذكرنا بالإرث البعثي البغيض، وباشتراطات التزكية الحزبية البعثية المقيتة، التي لم يكن لأحد المرور إلى وظائف الدولة، أو مقاعد الدراسة، أو القبول في الكليات العسكرية دونها قط، لذا يجب أغلاق هذا الملف المعيب والمخجل، من عموم الملفات العراقية الجديدة.

سادس عشر: ملف التزوير والاختراقات الانتخابية:

تعرضت العملية الانتخابية الأخيرة للجمعية الوطنية العراقية، إلى طعون كثيرة، لعل من بينها عمليات التزوير، والضغوط الواسعة في عمليات الانتخاب، وما رافق ذلك من عمليات إرهاب، وصل بعضها لحد الاغتيال الشخصي، كما حصل في محافظات العمارة، والحلة، وبغداد. ناهيك عن استخدام الرموز الدينية في عمليات الدعاية والإعلان عن القوائم الانتخابية، ولا نذيع سراً لو قلنا بان عملية التزوير الحاصل في بعض المحطات الانتخابية قد تجاوزتالمتوقع، آذ اكتشف فريق التحكيم الدولي بنفسه حالات تزوير حصلت في مائتين وسبعين محطة انتخابية، عدا تلك التي لم يتم اكتشافها، ويقيناً إن اكتشاف مثل هذا العدد الكبير من حالات التزوير، ومن قبل فريق غير عراقي، يسيء كثيراً للصورة الديمقراطية والحضارية العراقية، ولم تتخذ الدولة إية إجراءات بحق المسؤولين عن هذه التجاوزات، سواء من قبل الأجهزة المسؤولة في الحكومة العراقية، أومن قبل المفوضية المستقلة للانتخابات.

سابع عشر: ملف المرآة وتحرير نصف المجتمع:

تعتبر المرأة نصف المجتمع، ومن البديهي أيضاً أن بلادنا تسعى لتحقيق التقدم والحرية، والديمقراطية، حالها حال البلدان المتطلعة للمستقبل، حتى أصبحت كلمات الحرية والديمقراطية والمساواة، قاسماً مشتركاً لكل برامج المنظمات والأحزاب والقوى الوطنية والسياسية. لذلك نجزم بأن أي عملية تحررية في العراق، تظل منقوصة دون تحرير المرأة العراقية، إذ كيف يمكن تحرير مجتمع ما، ونصفه مكبل بالقيود؟ وكيف يمكن تحرير واقع ما، ونصف هذا الواقع مقموع ومضطهد ؟!

لذا فأن تحرير المرأة من القيود القانونية المتخلفة، والنظرة التسلطية الذكورية، وكذلك القيود الاقتصادية، والقوانين الاجتماعية، شرط هام وضروري لتحقيق الديمقراطية، والعدالة، والحرية، والمساواة، ويجب أن يبدأ العمل بتحرير المرأة من البيت أولاً، ثم المدرسة، والمعمل، والحقل، والمؤسسة، حتى يصل إشعاع الحرية إلى كل شبر من واقع مجتمعنا العراقي المتطلع للحياة والحرية، على أن يرافق تحرير المرأة حملة تنويرية، وتثقيفية وطنية شاملة، تحدد وتؤطر عبرها ضوابط هذه الحرية، فالحرية بلا ضوابط، ومحددات، وأطر لازمة، تصبح مشروعاً منفلتاً، يأتي بالضرر الكبير على الهدف المرسوم له ويحمل معه أسباب موته. فكلنا يعي إن الحرية بلا وعي وأدراك، وبلا ضابط ورابط أخلاقي، سوف تتجه عكساً في مسارها الوطني، وتؤثر سلبا في مجراها الاجتماعي، فكلما أهملت ضوابط هذه الحرية، وشروط نجاحها، كلما انحدرت نحو الهاوية، لذا يجب الانتباه لذلك انتباها واعياً، وبذلك نستطيع أن نؤمن للمرآة مستقبلها المنشود.

ثامن عشر: ملف العنف والارهاب:

كشفت التقارير والإحصائيات في وزارات الدفاع والداخلية والصحة ووسائل الأعلام بعدد الضحايا من أبناء الشعب العراقي نتيجة الأعمال الإرهابية والاجرامية لعام ٢٠٠٥.. حيث أشارت الحصيلة إلى استشهاد (**١١٥٧٢**) شخصاً بينهم (١٦٣٩) شرطياً و(١١٢٨) من الحرس الوطني وجرح (**٩٠٤٣**) عراقياً.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان
في الولايات المتحدة الامريكية
www.ihrsusa.net